

# مشروع تطوير العاصمة المصرية يرتد عبئا على سكانها

## تذمر السكان من أشغال التهيئة يعكس غياب الثقة في الخطط الحكومية

### التحولات العمرانية للقاهرة في ألف عام تحاكي تقلبات السياسة

صلاح الدين الأيوبي وتحرير مصر من الفاطميين في القرن الثاني عشر، دافعا لتوحيد كافة عواصم مصر معا في عاصمة واحدة، هي القاهرة بحدودها الحالية، بعد إعادة بناء أسوارها مرة أخرى وإنشاء قلعة جديدة مقمر للحكم تجاور جبل المقطم.

من عادة كل دولة جديدة أن تزيل معالم الدولة السابقة، لكن القاهرة المباني الدينية التي أقيمت خلال عهود متعاقبة، بل هناك حكام اهتموا بترميم وإصلاح مساجد وأضرحة للسابقين، حتى لو كانت لخصوم لهم، بدليل بقاء الكثير من الآثار الفاطمية، مثل الجامع الأزهر، وجامع الحاكم بامر الله.

تعددت القاهرة عمرانيا في العصور الوسطى التي حكمت فيها دولة المماليك نتيجة الأوبئة والمجاعات وثورات الفوضى، ولجأ الناس إلى التوسع طلبا للأمن والصحة، وكان من الملاحظ الاتساع الكبير في المباني الدينية، ربما تكفيرا من رجوز الدولة عن شيم الغدر والخيانة والانقلابات الغربية.

لم يكن غريبا أن يبدأ كل سلطان بإنشاء مدرسة دينية تضم قبة وضريحاً ومسجداً، وفي بعض الأحيان سبيل ماء، ليسارع باقي رجال دولته في محاكاته بمبان شبيهة، ما جعل القاهرة تحوز لقب مدينة الألف مؤذنة.

ولم تعكس هيئة المباني عظمة أصحابها من السلاطين والأمراء، فقد كانت الكثير من المساجد الكبرى تنتمي إلى سلاطين مستبدين ومضطربين، ولم يكفوا للشعب أي حياة كريمة، أبرز مثال على ذلك مدرسة السلطان حسن، وهي أكبر وأعلى أثر إسلامي في مصر، يبلغ ارتفاع جدرانها 114 مترا، وأنشأها السلطان حسن خلال الفترة من 1356 إلى 1359، وأنفق بمبالغ طائلة عليها.

**القرن التاسع عشر والقرن العشرين يشكّلان حقبة مميزة، حيث عرفت فيها القاهرة زخفا عمرانيا جديدا**

ويبدو القرن التاسع عشر والقرن العشرين حقبة مميزة، عرفت فيها القاهرة زخفا عمرانيا جديدا قام به الأجانب الذين تدفقوا بعد استقرار محمد علي في الحكم وإعلانه نهضة علمية وصناعية كبرى.

ويحكي المستشرق إدوارد لين، والذي استقر في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تحت اسم منصور أفندي، في كتابه "القاهرة قبل خمسين عاما"، كيف أدى تدفق الأوروبيين إلى إنشاء أحياء جديدة أوروبية في الأزبكية والجزيرة، شابهت المباني الجديدة ونقوشها وزخارفها مباني أوروبا.

ورغم تغيرات عاصفة شهدتها النظام السياسي والاجتماعي المصري بعد ثورة يوليو سنة 1952، إلا أن ذلك لم يصاحبه تجديد في التخطيط العمراني للعاصمة التي ازدادت ازديادا وعشوائية. ولم يتجاوز الأمر التحول من دولة ملكية إلى جمهورية وتغيير أسماء بعض شوارع القاهرة التي كانت تحمل أسماء دالة على العهد السابق.

صاحبه الدين الأيوبي وتحرير مصر من الفاطميين في القرن الثاني عشر، دافعا لتوحيد كافة عواصم مصر معا في عاصمة واحدة، هي القاهرة بحدودها الحالية، بعد إعادة بناء أسوارها مرة أخرى وإنشاء قلعة جديدة مقمر للحكم تجاور جبل المقطم.

من عادة كل دولة جديدة أن تزيل معالم الدولة السابقة، لكن القاهرة المباني الدينية التي أقيمت خلال عهود متعاقبة، بل هناك حكام اهتموا بترميم وإصلاح مساجد وأضرحة للسابقين، حتى لو كانت لخصوم لهم، بدليل بقاء الكثير من الآثار الفاطمية، مثل الجامع الأزهر، وجامع الحاكم بامر الله.

تعددت القاهرة عمرانيا في العصور الوسطى التي حكمت فيها دولة المماليك نتيجة الأوبئة والمجاعات وثورات الفوضى، ولجأ الناس إلى التوسع طلبا للأمن والصحة، وكان من الملاحظ الاتساع الكبير في المباني الدينية، ربما تكفيرا من رجوز الدولة عن شيم الغدر والخيانة والانقلابات الغربية.

لم يكن غريبا أن يبدأ كل سلطان بإنشاء مدرسة دينية تضم قبة وضريحاً ومسجداً، وفي بعض الأحيان سبيل ماء، ليسارع باقي رجال دولته في محاكاته بمبان شبيهة، ما جعل القاهرة تحوز لقب مدينة الألف مؤذنة.

ولم تعكس هيئة المباني عظمة أصحابها من السلاطين والأمراء، فقد كانت الكثير من المساجد الكبرى تنتمي إلى سلاطين مستبدين ومضطربين، ولم يكفوا للشعب أي حياة كريمة، أبرز مثال على ذلك مدرسة السلطان حسن، وهي أكبر وأعلى أثر إسلامي في مصر، يبلغ ارتفاع جدرانها 114 مترا، وأنشأها السلطان حسن خلال الفترة من 1356 إلى 1359، وأنفق بمبالغ طائلة عليها.

**القرن التاسع عشر والقرن العشرين يشكّلان حقبة مميزة، حيث عرفت فيها القاهرة زخفا عمرانيا جديدا**

ويبدو القرن التاسع عشر والقرن العشرين حقبة مميزة، عرفت فيها القاهرة زخفا عمرانيا جديدا قام به الأجانب الذين تدفقوا بعد استقرار محمد علي في الحكم وإعلانه نهضة علمية وصناعية كبرى.

ويحكي المستشرق إدوارد لين، والذي استقر في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تحت اسم منصور أفندي، في كتابه "القاهرة قبل خمسين عاما"، كيف أدى تدفق الأوروبيين إلى إنشاء أحياء جديدة أوروبية في الأزبكية والجزيرة، شابهت المباني الجديدة ونقوشها وزخارفها مباني أوروبا.

ورغم تغيرات عاصفة شهدتها النظام السياسي والاجتماعي المصري بعد ثورة يوليو سنة 1952، إلا أن ذلك لم يصاحبه تجديد في التخطيط العمراني للعاصمة التي ازدادت ازديادا وعشوائية. ولم يتجاوز الأمر التحول من دولة ملكية إلى جمهورية وتغيير أسماء بعض شوارع القاهرة التي كانت تحمل أسماء دالة على العهد السابق.



#### مدينة غنية بتاريخها مليئة بتناقضاتها

لكن الأزمة في تنفيذها بسياسة الأمر الواقع حتى لو كانت هناك أصوات وويحي المشهد، بأن هناك معارضة جديدة صارت موجودة في الشوارع صنعها التنمية التي لم تأت على هوى شريحة بعينها، والمعضلة مرتبطة بأن هذه الفئة عرف عنها تأييدها للسلطة، فمثلا، أغلب سكان مصر الجديدة من الطبقة الأرستقراطية، ويميلون بشكل أكبر إلى الاستقرار والتقرب من دوائر صناعة القرار التي غالبا ما تسعى إلى إرضائهم باعتبارهم من النخبة.

وأكد جهاد عودة أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان جنوب القاهرة لـ"العرب"، أن "الغضب ناتج بسبب بناء مجموعة جسور علوية جراء تراكمات قديمة لم تعالجها الحكومة، والترويج لتأسيس جسر على حساب كنيسة تابعة لطائفة قد تسبب في أزمة سياسية للحكومة، لأن بعض التيارات المناوئة سوف توظف الحدث لتحقيق أغراض خاصة".

ووصلت درجة الامتعاض من حجم أعمال الحفر وتوسعة شبكات الطرق والكباري (الجسور) وخضوط مترو الأنفاق، وتحويل أغلب شوارع القاهرة إلى جسور علوية، إلى حد سخريه البعض على شبكات التواصل الاجتماعي من الصورة التي أصبحت عليها العاصمة، بعد تداول صور تعبيرية على نطاق واسع، يتخيل فيها رواد بعض المنصات أن الحكومة ستبنى مجموعة جسور وسط الأهرامات الشهيرة في الجيزة.

ويمكن بسهولة اكتشاف الضجر على وجوه الناس بمجرد مرورهم من منطقة تشهد أعمال حفر ونهضة، فكل الطرقات المؤدية إلى المكان صارت مغلقة، لأن الحكومة عندما تقرر إنشاء جسر علوي، تقوم بتبديل خطوط الصرف الصحي وقنوات مياه الشرب وتركيب شبكة كابلات تليفونية وكهربائية ترهلت بمرور الزمن وصارت متهاككة ولا يصلح استخدامها لأنها تشكل خطورة على الأهالي.

وما يثير استغراب البعض أن سكان هذه المناطق هم الذين استنكروا اهتمام الحكومة ببناء مدن جديدة مقابل إهمال الأحياء القديمة بالعاصمة، مع أن شبكة الطرقات والكباري في القاهرة سهلت المهمة على الناس في التنقل بآريحية دون ازدحام أو اختناقات مرورية كانت تستدعي البقاء في السيارات الخاصة والحافلات العامة لفترة طويلة وصار يتم العبور في بضع دقائق.

وتتعامل الحكومة مع الجسور باعتبارها إحدى أدوات الحكم، لأن زيادة أعدادها يسرع وتيرة التعامل مع الأزمات الطارئة، ويمنحها سرعة التصرف وسهولة الحركة في مواقف معقدة،

لبناء جسور علوية تصل بالناس إلى مقر الحكم الجديد في العاصمة الإدارية". ويويحي المشهد، بأن هناك معارضة جديدة صارت موجودة في الشوارع صنعها التنمية التي لم تأت على هوى شريحة بعينها، والمعضلة مرتبطة بأن هذه الفئة عرف عنها تأييدها للسلطة، فمثلا، أغلب سكان مصر الجديدة من الطبقة الأرستقراطية، ويميلون بشكل أكبر إلى الاستقرار والتقرب من دوائر صناعة القرار التي غالبا ما تسعى إلى إرضائهم باعتبارهم من النخبة.

وأكد جهاد عودة أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان جنوب القاهرة لـ"العرب"، أن "الغضب ناتج بسبب بناء مجموعة جسور علوية جراء تراكمات قديمة لم تعالجها الحكومة، والترويج لتأسيس جسر على حساب كنيسة تابعة لطائفة قد تسبب في أزمة سياسية للحكومة، لأن بعض التيارات المناوئة سوف توظف الحدث لتحقيق أغراض خاصة".

ووصلت درجة الامتعاض من حجم أعمال الحفر وتوسعة شبكات الطرق والكباري (الجسور) وخضوط مترو الأنفاق، وتحويل أغلب شوارع القاهرة إلى جسور علوية، إلى حد سخريه البعض على شبكات التواصل الاجتماعي من الصورة التي أصبحت عليها العاصمة، بعد تداول صور تعبيرية على نطاق واسع، يتخيل فيها رواد بعض المنصات أن الحكومة ستبنى مجموعة جسور وسط الأهرامات الشهيرة في الجيزة.

ويمكن بسهولة اكتشاف الضجر على وجوه الناس بمجرد مرورهم من منطقة تشهد أعمال حفر ونهضة، فكل الطرقات المؤدية إلى المكان صارت مغلقة، لأن الحكومة عندما تقرر إنشاء جسر علوي، تقوم بتبديل خطوط الصرف الصحي وقنوات مياه الشرب وتركيب شبكة كابلات تليفونية وكهربائية ترهلت بمرور الزمن وصارت متهاككة ولا يصلح استخدامها لأنها تشكل خطورة على الأهالي.

وما يثير استغراب البعض أن سكان هذه المناطق هم الذين استنكروا اهتمام الحكومة ببناء مدن جديدة مقابل إهمال الأحياء القديمة بالعاصمة، مع أن شبكة الطرقات والكباري في القاهرة سهلت المهمة على الناس في التنقل بآريحية دون ازدحام أو اختناقات مرورية كانت تستدعي البقاء في السيارات الخاصة والحافلات العامة لفترة طويلة وصار يتم العبور في بضع دقائق.

تحاول الحكومة المصرية إعادة ترميم مدينة القاهرة وتطويرها من خلال إنشاء الجسور وتهيئة طرقات، وإعادة الروح إلى أشهر العواصم العربية، غير أن أشغال التهيئة ليست على هوى جميع سكانها، وتحديدًا الطبقة المسيرة المتذمرة من تغيير ملامح بعض الأحياء الأرستقراطية، في خطوة تخرج الحكومة وقد تعوق خططها في تطوير المدينة.

لهم الدخول في صراع مع أي جهة حكومية، واعتادوا العيش في هدوء وسكينة بطبيعة انتمائهم إلى حي عرف بالعراقة والتحضر، لكن ما يحدث من إزالة للأشجار وتغيير للتراث غير من طباع البعض".

وأضافت لـ"العرب"، أن "الحكومة لا تفرق بين مناطق شعبية وراقية عند تنفيذ أعمال تستهدف التطوير، وهذا ما أثار امتعاض الشريحة التي تعيش في بيئة لم تعرف من قبل ضجيج عمليات الحفر أو تعود على اقتلاع الأشجار لتوسعة الطرقات وإنشاء الجسور، فلك أن تتخيل شعور سكان منطقة قريبة من مقر الحكم في مصر، يتم تغيير ملامحها

**هناك حالة من فقدان الثقة تجاه كل شيء حتى لو كانت المشاريع الحكومية تخدم المصلحة العامة وتلبي مطالب الناس**

لم يكن كافيا عند المعتضين من تشويه صورة بعض الأحياء بالكتل الخرسانية أن تحولت المناطق الموجودة أسفل الجسور إلى سلاسل تجارية حضرية، بعدما كانت ماوى للبلبلجية والخارجين عن القانون، وصارت تحتضن مقاهي ومطاعم فاخرة ومحلات لبيع الورود، تعيد الاعتبار إلى المكان وتضفي عليه قدرا من التحضر.

كان لافتا تحول غضب بعض سكان حي مصر الجديدة الرافعي، الذي يقع فيه قصر الاتحادية الرئاسي، من الضجر الصامت إلى التذمر العلني، والتلويح بتنظيم وقفات احتجاجية ضد إنشاء جسر بجوار كنيسة البارون أمان التي بناها البارون أمان ودفن فيها، وهو المؤسس الأول للحي في مطلع القرن الماضي، ونظم الأهالي حملة من متقنين وثرائين ومفكرين للوقوف في وجه تنفيذ المشروع.

قالت شيماء محمد، وهي تعيش في الحي منذ سنوات، إن "سكان مصر الجديدة لم يسبق

تحاول الحكومة المصرية إعادة ترميم مدينة القاهرة وتطويرها من خلال إنشاء الجسور وتهيئة طرقات، وإعادة الروح إلى أشهر العواصم العربية، غير أن أشغال التهيئة ليست على هوى جميع سكانها، وتحديدًا الطبقة المسيرة المتذمرة من تغيير ملامح بعض الأحياء الأرستقراطية، في خطوة تخرج الحكومة وقد تعوق خططها في تطوير المدينة.

لهم الدخول في صراع مع أي جهة حكومية، واعتادوا العيش في هدوء وسكينة بطبيعة انتمائهم إلى حي عرف بالعراقة والتحضر، لكن ما يحدث من إزالة للأشجار وتغيير للتراث غير من طباع البعض".

وأضافت لـ"العرب"، أن "الحكومة لا تفرق بين مناطق شعبية وراقية عند تنفيذ أعمال تستهدف التطوير، وهذا ما أثار امتعاض الشريحة التي تعيش في بيئة لم تعرف من قبل ضجيج عمليات الحفر أو تعود على اقتلاع الأشجار لتوسعة الطرقات وإنشاء الجسور، فلك أن تتخيل شعور سكان منطقة قريبة من مقر الحكم في مصر، يتم تغيير ملامحها

ويمكن بسهولة اكتشاف الضجر على وجوه الناس بمجرد مرورهم من منطقة تشهد أعمال حفر ونهضة، فكل الطرقات المؤدية إلى المكان صارت مغلقة، لأن الحكومة عندما تقرر إنشاء جسر علوي، تقوم بتبديل خطوط الصرف الصحي وقنوات مياه الشرب وتركيب شبكة كابلات تليفونية وكهربائية ترهلت بمرور الزمن وصارت متهاككة ولا يصلح استخدامها لأنها تشكل خطورة على الأهالي.

وما يثير استغراب البعض أن سكان هذه المناطق هم الذين استنكروا اهتمام الحكومة ببناء مدن جديدة مقابل إهمال الأحياء القديمة بالعاصمة، مع أن شبكة الطرقات والكباري في القاهرة سهلت المهمة على الناس في التنقل بآريحية دون ازدحام أو اختناقات مرورية كانت تستدعي البقاء في السيارات الخاصة والحافلات العامة لفترة طويلة وصار يتم العبور في بضع دقائق.

وتتعامل الحكومة مع الجسور باعتبارها إحدى أدوات الحكم، لأن زيادة أعدادها يسرع وتيرة التعامل مع الأزمات الطارئة، ويمنحها سرعة التصرف وسهولة الحركة في مواقف معقدة،



**القرن التاسع عشر والقرن العشرين يشكّلان حقبة مميزة، حيث عرفت فيها القاهرة زخفا عمرانيا جديدا**

ويبدو القرن التاسع عشر والقرن العشرين حقبة مميزة، عرفت فيها القاهرة زخفا عمرانيا جديدا قام به الأجانب الذين تدفقوا بعد استقرار محمد علي في الحكم وإعلانه نهضة علمية وصناعية كبرى.

ويحكي المستشرق إدوارد لين، والذي استقر في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تحت اسم منصور أفندي، في كتابه "القاهرة قبل خمسين عاما"، كيف أدى تدفق الأوروبيين إلى إنشاء أحياء جديدة أوروبية في الأزبكية والجزيرة، شابهت المباني الجديدة ونقوشها وزخارفها مباني أوروبا.

ورغم تغيرات عاصفة شهدتها النظام السياسي والاجتماعي المصري بعد ثورة يوليو سنة 1952، إلا أن ذلك لم يصاحبه تجديد في التخطيط العمراني للعاصمة التي ازدادت ازديادا وعشوائية. ولم يتجاوز الأمر التحول من دولة ملكية إلى جمهورية وتغيير أسماء بعض شوارع القاهرة التي كانت تحمل أسماء دالة على العهد السابق.



**القرن التاسع عشر والقرن العشرين يشكّلان حقبة مميزة، حيث عرفت فيها القاهرة زخفا عمرانيا جديدا**

ويبدو القرن التاسع عشر والقرن العشرين حقبة مميزة، عرفت فيها القاهرة زخفا عمرانيا جديدا قام به الأجانب الذين تدفقوا بعد استقرار محمد علي في الحكم وإعلانه نهضة علمية وصناعية كبرى.

ويحكي المستشرق إدوارد لين، والذي استقر في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تحت اسم منصور أفندي، في كتابه "القاهرة قبل خمسين عاما"، كيف أدى تدفق الأوروبيين إلى إنشاء أحياء جديدة أوروبية في الأزبكية والجزيرة، شابهت المباني الجديدة ونقوشها وزخارفها مباني أوروبا.

ورغم تغيرات عاصفة شهدتها النظام السياسي والاجتماعي المصري بعد ثورة يوليو سنة 1952، إلا أن ذلك لم يصاحبه تجديد في التخطيط العمراني للعاصمة التي ازدادت ازديادا وعشوائية. ولم يتجاوز الأمر التحول من دولة ملكية إلى جمهورية وتغيير أسماء بعض شوارع القاهرة التي كانت تحمل أسماء دالة على العهد السابق.

**غضب سكان حي مصر الجديدة الرافعي خرج إلى العلن، بتلويحهم بالاحتجاج ضد إنشاء جسر بجوار كنيسة البارونيك التاريخية**

ومشكلة الحكومة أنها عندما تقرر تغيير شكل وملامح مكان تقوم بتنفيذ كل الأعمال في توقيت واحد، من توسعة طرقات إلى إنشاء كباري وترميم كل الخطوط المهترئة، ما يجعل أهالي كل منطقة يشعرون بأنهم مقيود الحركة، فلا يمكن دخول السيارات إلى مناطق الحفر، ويستغرق ذلك المشهد وقتا، قد يصل فيه تذمر الناس إلى مصاد، ويتحول الغضب إلى سخط سياسي.

يصعب فصل ذلك، عن إصرار الحكومة على ضم ملف التطوير غير المسبوق في شبكات الطرقات والكباري إلى سجل إنجازاتها القياسية، دون مراعاة لتأثير ذلك على حياة الناس وتحركاتهم اليومية، أو توفير البدائل المناسبة لخفض منسوب الغضب والاحتجاج الصامت على تحويل شوارع القاهرة إلى كتل خرسانية تغير من ملامحها التاريخية.

ويرتبط تنفيذ بعض المشروعات بسياسة الأمر الواقع، فهناك سكان حي الزمك الرافعي، القريب من وسط القاهرة، ما زالوا ممتعضين من وجود محطة مترو بالمكان سوف تغير ملامحه وعراقتها، ولم يتم الاستماع إلى وجهات نظرهم. وأيضا أهالي مدينة نصر، شرق القاهرة، لديهم شعور بالضيق من تهيئة الطرقات بشكل عشوائي قد يسبب في تكديسات جديدة، وجرى تجاهلهم كذلك.

يعتقد مراقبون أن تذمر البعض من سكان القاهرة من تطويرها، يعكس مواقف سلبية لدى الشارع تجاه الحكومة، حتى لو كانت تقوم بأعمال تطوير وتغيير إلى الأفضل، فهناك حالة من فقدان الثقة تجاه كل شيء حتى لو كان يخدم المصلحة العامة ويلبي مطالب الناس الذين تبدو عليهم عدم القدرة على تحمل تنفيذ مشروع يخدمهم في المقام الأول ويذيل متاعبهم اليومية.

ويعكس امتعاض قطاعات من المواطنين، حتى من أعمال التطوير التي كانوا ينادون بها، إخفاق الحكومة في إدارة علاقتها بالشارع إلى درجة عدم قدرتها على إقناعه بأنها تعمل على راحتته، وطالما أن الناس ما زالوا يتحدثون عن بناء المستشفيات والمدارس وتوسيع الطرقات والكباري، والغضب من التنمية لن يزول.

**غضب سكان حي مصر الجديدة الرافعي خرج إلى العلن، بتلويحهم بالاحتجاج ضد إنشاء جسر بجوار كنيسة البارونيك التاريخية**

ومشكلة الحكومة أنها عندما تقرر تغيير شكل وملامح مكان تقوم بتنفيذ كل الأعمال في توقيت واحد، من توسعة طرقات إلى إنشاء كباري وترميم كل الخطوط المهترئة، ما يجعل أهالي كل منطقة يشعرون بأنهم مقيود الحركة، فلا يمكن دخول السيارات إلى مناطق الحفر، ويستغرق ذلك المشهد وقتا، قد يصل فيه تذمر الناس إلى مصاد، ويتحول الغضب إلى سخط سياسي.

يصعب فصل ذلك، عن إصرار الحكومة على ضم ملف التطوير غير المسبوق في شبكات الطرقات والكباري إلى سجل إنجازاتها القياسية، دون مراعاة لتأثير ذلك على حياة الناس وتحركاتهم اليومية، أو توفير البدائل المناسبة لخفض منسوب الغضب والاحتجاج الصامت على تحويل شوارع القاهرة إلى كتل خرسانية تغير من ملامحها التاريخية.

ويرتبط تنفيذ بعض المشروعات بسياسة الأمر الواقع، فهناك سكان حي الزمك الرافعي، القريب من وسط القاهرة، ما زالوا ممتعضين من وجود محطة مترو بالمكان سوف تغير ملامحه وعراقتها، ولم يتم الاستماع إلى وجهات نظرهم. وأيضا أهالي مدينة نصر، شرق القاهرة، لديهم شعور بالضيق من تهيئة الطرقات بشكل عشوائي قد يسبب في تكديسات جديدة، وجرى تجاهلهم كذلك.

يعتقد مراقبون أن تذمر البعض من سكان القاهرة من تطويرها، يعكس مواقف سلبية لدى الشارع تجاه الحكومة، حتى لو كانت تقوم بأعمال تطوير وتغيير إلى الأفضل، فهناك حالة من فقدان الثقة تجاه كل شيء حتى لو كان يخدم المصلحة العامة ويلبي مطالب الناس الذين تبدو عليهم عدم القدرة على تحمل تنفيذ مشروع يخدمهم في المقام الأول ويذيل متاعبهم اليومية.

ويعكس امتعاض قطاعات من المواطنين، حتى من أعمال التطوير التي كانوا ينادون بها، إخفاق الحكومة في إدارة علاقتها بالشارع إلى درجة عدم قدرتها على إقناعه بأنها تعمل على راحتته، وطالما أن الناس ما زالوا يتحدثون عن بناء المستشفيات والمدارس وتوسيع الطرقات والكباري، والغضب من التنمية لن يزول.

